

آراء الخفاجي في اللفظ والمعنى في كتابه (سرّ الفصاحة)

نوره محمد عبد الله الدخيل

قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود

استلام البحث: 11/12/2020 مراجعة البحث: 18/02/2021 قبول البحث: 19/02/2021

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى تتبع آراء الخفاجي حول الألفاظ والمعاني. قضية اللفظ والمعنى من القضايا المهمة التي وقفت عندها العلماء يبينون آراءهم حولها، وقد كان الخفاجي ممن وقف إزاء هذه القضية وراح يتحدث عنها في كتابه. وقد فرق بين الفصاحة والبلاغة ووضع لها شروطاً وأقساماً. توصلت الباحثة إلى أن الخفاجي قد شغل بالمحاسن والعيوب للألفاظ والمعاني وفي تقسيماتها الكثيرة متأثراً بقدامة بن جعفر، وقد كان لابن سينان الخفاجي جهده البلاغي والنقدي فبين قيمة الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة وبحث خصائصها الصوتية وما يعثر بها من العلل والمحسنات وكذلك فعل في المعاني.

الكلمات المفتاحية: اللفظ، المعنى ، الفصاحة، سرّ الفصاحة

Abstract

The study aimed to track al-Khafaji's views on terms and meanings. The issue of wording and meaning is one of the important issues in which scholars have stood, stating their opinions about it, and the Khafaji qadha was one of the qadha's. He distinguished between eloquence and rhetoric, and set conditions and divisions for them. Researcher found that al-Khafaji has been filled with flower and defects of words and meanings in Tksamathma many of his Bakdamh Ben Jaafar, was Ibn Sinan al-Khafaji, his rhetoric and cash Between the value of the individual words and words composite search acoustic characteristics and to undergo ills and upgraders as well as he did in meanings.

Keywords: Utterance, meaning, eloquence, the secret of eloquence

المقدمة

إنّ من الأهمية بمكان دراسة كُتُبِ تراث الأمة الإسلامية في كافة مجالاتها وتخصّصاتِها الإنسانية والعلمية؛ إذ إنّ هذه الكُتُبِ تُعدُّ من الأصول التي يَعتَمِدُ عليها الباحث في دراسته ليُكشِفَ وجوهاً مختلفةً لتلك العلوم، ومن أبرزها علوم اللغة العربية، وقد جاء الاهتمام بها من مُنْطَلَقِ أهمية إدراك معاني القرآن الكريم ومزامي الحديث الشريف؛ ولذا فقد برَزَ علماء كثيرُونَ كَشَفُوا عَنِ اللغة وحُسْنِها وإبداعِها في كلِّ فنٍّ من فنونها، ومن هؤلاء العلماء، عالمٌ جليلٌ كان له السبقُ في إيضاح وجوه البلاغة والفصاحة وهو ابنُ سنانِ الخفاجي الذي وَضَعَ آراءه في كتابه "سرّ الفصاحة"، وقد اختارت الباحثة قضية اللفظ والمعنى في كتابه المذكور موضوعاً للدراسة والعناية.

وقضية اللفظ والمعنى من القضايا المهمة التي وقفت عندها العلماء يُبينون آراءهم حولها، وقد كان الخفاجي ممن وقفت إزاء هذه القضية وراح يتحدث عنها في كتابه. وقد فرّق بين الفصاحة والبلاغة ووضع لها شروطاً وأقساماً.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة تتبّع آراء الخفاجي حول الألفاظ والمعاني فُسِّمَ البحث إلى مُقدِّمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

- التمهيد: وفيه بيان لأهم المصطلحات الواردة في البحث.
 - المبحث الأول: وفيه بيان للشروط التي وضعتها الخفاجي حول الألفاظ المفردة والألفاظ المؤلفة.
 - المبحث الثاني: اختص بالكلام حول المعاني المؤلفة.
 - الخاتمة: وفيها أبرزُ النتائج التي توصل إليها البحث.
 - المصادر والمراجع.
- وقد واجهت الباحثة صعوبة في هذا البحث تمثلت أولاً في الحصول على كتاب "سرّ الفصاحة" ولم أستطع الحصول عليه مطبوعاً بل كان اعتمادي على نسخة إلكترونية مُصَوَّرة. ومن الصعوبات أيضاً جمع الآراء المختلفة ومقارنتها.
- وإنّ هذا البحث وإن اقتصر على اللفظ والمعنى في كتاب "سرّ الفصاحة" إلا أنّه يحتاج وقتاً أكثر من الزمن المُتاح لإنجازه؛ حتّى يخرج بصورة جيّدة ومُرضية للباحث أولاً ثم للقارئ. وإنّي اجتهدت فيه فهناك تقصير واضح أعترف به أوكله إلى عجزِي وجهلي وقلة اطلاعي، فما كان من خللٍ وسهوّ فمن نفسي والشيطان وما كان من توفيقٍ فمن الله وحده.

التمهيد

قبل الدخول في الحديث عن آراء ابن سنان الخفاجي في كتابه "سرّ الفصاحة" لا بدّ أولاً من التعريف به وكتابته بإيجاز، ثم توضيح أهم المصطلحات التي عرّضت في البحث.

أولاً: ابن سنان الخفاجي (423-466هـ):

هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَنَانٍ -أبو محمد- الخفاجي الحلبي، شاعر، أديب. وُلِدَ سَنَةَ 423هـ بقلعة "عزاز" في حلب، وكان أبوه من أشراف البلدة. أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعَرِّيِّ وَغَيْرِهِ. وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى التَّشْيِيعِ وَيَنْتَقِدُ أَسَاتِذَهُ لِمَا فِي طَرِيقَتِهِ مِنْ غُمُوضٍ وَمَا فِي شِعْرِهِ وَثَرِهِ مِنْ تَكَلُّفٍ -كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ سِرِّ الْفَصَاحَةِ-(1)، لَكِنَّ الْخَفَاجِيَّ يَخْتَلِفُ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ فِي أَنَّهُ قَدْ شَارَكَ فِي الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي عَصْرِهِ، فَقَدْ كَانَ عَلَى صِلَةٍ بِوَزِيرِ حَلَبِ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّحَّاسِ الَّذِي زَكَّاهُ عِنْدَ أَمِيرِ حَلَبٍ، فَوَلَّاهُ قَلْعَةَ عَزَّازَ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِمَا نَالَ مِنَ السُّلْطَةِ، وَقَدْ بَدَتْ مِنْهُ تَصَرُّفَاتٌ أَخْتَفَتْ الْأَمِيرَ عَلَيْهِ، فَاسْتَعَصَى بِالْقَلْعَةِ، مِمَّا دَفَعَ الْأَمِيرَ إِلَى تَدْبِيرِ مَكِيدَةٍ لَهُ انْتَهَتْ بِقَتْلِهِ، وَقَدْ حُمِلَ إِلَى مَدِينَةِ حَلَبٍ، وَصَلَّى عَلَيْهِ الْأَمِيرُ مُحَمَّدٌ، وَدُفِنَ فِيهَا. وَكَانَ يَرَى رَأْيَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ.

وَقَدْ كَانَ الْخَفَاجِيُّ وَاسِعَ الثَّقَافَةِ وَكَانَ شَاعِرًا بَارِعًا وَلَهُ دِيْوَانٌ صَغِيرٌ مَطْبُوعٌ سَنَةَ 1316هـ. وَهُوَ أَخَذَ الشَّعْرَاءَ الَّذِينَ غَنِيَ الْبَارُودِيُّ بِالِاخْتِيَارِ مِنْ أَشْعَارِهِمْ فِي مُخْتَلَفِ الْمَوْضُوعَاتِ. وَيَتَّضِحُ مِنْ أَشْعَارِهِ أَنَّهُ كَانَ يُكْثِرُ مِنَ الْمَدِيحِ، مِمَّا جَعَلَهُ يَتَّصِلُ بِكَثِيرٍ مِنْ شَخْصِيَّاتِ عَصْرِهِ وَمَوْطِنِهِ(2).

ثانيًا: كتاب سر الفصاحة:

ذَكَرَ الْخَفَاجِيُّ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِهِ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْفَصَاحَةِ، وَالْعِلْمُ بِسِرِّهَا وَبَيَانُ ثَمَرَةِ ذَلِكَ وَفَائِدَتُهُ لِنَقْعِ الرِّغْبَةِ فِيهِ(3). وَقَدْ جَمَعَ فِي كِتَابِهِ فُصُولًا عَدِيدَةً هِيَ: فَصْلُ الْأَصْوَاتِ، وَفَصْلُ الْحُرُوفِ وَفَصْلُ الْكَلَامِ، وَفَصْلٌ فِي اللُّغَةِ، ثُمَّ يُفْرَدُ فَصْلًا عَنِ الْعَرَبِ بِاسْمٍ وَجْهٍ تَفْضِيلِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَفَصْلٌ فِي الْكَلَامِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَفَصْلٌ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُؤَلَّفَةِ، وَفَصْلُ الْكَلَامِ فِي الْمَعَانِي الْمُفْرَدَةِ، وَفَصْلٌ فِي ذِكْرِ الْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُحْدَثِينَ، وَفَصْلٌ فِيمَا يَحْتَاجُ مُؤَلَّفُ الْكَلَامِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. وَقَدْ فَصَّلَ الْخَفَاجِيُّ فِي كُلِّ فَصْلٍ. وَيَتَّضِحُ لِقَارِئِ الْكِتَابِ أَنَّ الْخَفَاجِيَّ عَالِمٌ بِفُنُونِ الْبَلَاغَةِ وَالْبَدِيعِ فِي ثَنَائِهِ حَدِيثِهِ عَنْ سِرِّ الْفَصَاحَةِ إِذْ هِيَ عِنْدَهُ تَشْمَلُ حُسْنَ الْفَلْظِ وَحُسْنَ الْمَعْنَى. وَقَدْ أَثَّرَ هَذَا الْكِتَابُ فِي عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ الَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِ كَضِيَاءِ الدِّينِ بْنِ الْأَثِيرِ فِي "الْمَثَلِ السَّائِرِ". وَيُلَاحَظُ أَنَّ أَسْلُوبَ الْكِتَابِ أَقْرَبُ إِلَى أَسْلُوبِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَهُوَ أَسْلُوبٌ سَهْلٌ بَلَاغِيٌّ يُسَاعِدُ عَلَى تَرْبِيَةِ مَلَكَةِ النُّقْدِ(4).

ثالثًا: أهم المصطلحات الواردة في البحث:

1- اللفظ والمعنى:

- **اللفظ في اللغة:** مصدر للفعل بمعنى الرمي، ويتناول ما لم يكن صوتًا وحرفًا، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملاً كان أو مستعملًا، صادرًا من الفم أو لا، ثم خص في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج

(1) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1982)، ص: 7 - 8.

(2) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (مصر: وزارة الثقافة، 1963)، 5/ 96.

(3) الخفاجي: سر الفصاحة، ص: 14.

(4) عبد الرزاق أبو زيد زايد: سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي: دراسة وتحليل، (مصر: مكتبة الشباب، 1982)، ص: 57.

حرفاً واحداً أو أكثر، مُهملاً أو مُستعملاً⁽⁵⁾.

وفي لسان العرب: لَفَظْتُ الشَّيْءَ مِنْ فَمِي الَّفُظُّ لَفْظًا رَمَيْتُهُ. يُقَالُ أَكَلْتُ الثَّمَرَ وَلَفَظْتُ النَّوْءَ أَيَّ رَمَيْتُهَا⁽⁶⁾.

وفي الاصطلاح: هُوَ مَا يَتَلَفَّظُ بِهِ الْإِنْسَانُ أَوْ مَنْ فِي حُكْمِهِ مُهِملاً كَانَ أَوْ مُسْتَعْمَلاً⁽⁷⁾.

■ أما المعنى لغةً: فَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِشَيْءٍ، وَلَا يُطْلَقُونَ الْمَعْنَى عَلَى شَيْءٍ إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْصُودًا، وَأَمَّا إِذَا فَهِمَ الشَّيْءُ عَلَى

سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ فَيُسَمَّى مَعْنَى بِالْعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ⁽⁸⁾. وَمَعْنَى كُلِّ كَلَامٍ وَمَعْنَاهُ وَمَعْنِيَّتُهُ: مَقْصَدُهُ⁽⁹⁾.

وفي الاصطلاح: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ صَوَرَةِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ

حَيْثُ قَالَ: «إِذَا وَضَعُوا اللفظَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَفْخِيمِهِ لَمْ يُرِيدُوا اللفظَ المنطوق، وَلَكِنْ مَعْنَى اللفظِ الَّذِي دَلَّ بِهِ عَلَى

الْمَعْنَى الثَّانِي»⁽¹⁰⁾. «أَمَّا الْمَعَانِي فِي الصَّوَرَةِ الدَّهْنِيَّةِ إِذَا وَقَعَ بِإِزَائِهَا اللفظُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُقْصَدُ مِنْهُ، وَذَلِكَ مَا يَكُونُ

بِالْوَضْعِ، فَإِنْ عُبِّرَ عَنْهَا بِلَفْظٍ مُفْرَدٍ سُمِّيَ مَفْرَدًا، وَإِنْ عُبِّرَ عَنْهَا بِلَفْظٍ مُرَكَّبٍ سُمِّيَ مَعْنَى مُرَكَّبًا»⁽¹¹⁾. «وَالْمَعَانِي: هِيَ

الصَّوَرَةُ الدَّهْنِيَّةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَضِعَ بِإِزَائِهَا الْأَلْفَاظُ وَالصُّورُ الْحَاصِلَةُ فِي الْعَقْلِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُقْصَدُ بِاللفظِ سُمِّيَتْ

مَعْنَى، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَحْصُلُ مِنَ اللفظِ فِي الْعَقْلِ سُمِّيَتْ مَفْهُومًا»⁽¹²⁾. «وَالْمَعْنَى هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ ظَاهِرِ اللفظِ الَّذِي

نَصِلُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ»⁽¹³⁾.

مِنَ التَّعْرِيفَاتِ السَّابِقَةِ يَنْبَغُ أَنْ طَبِيعَةُ اللفظِ وَالْمَعْنَى بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ، فَلَا وَجُودَ لِللفظِ دُونَ مَعْنَى وَلَا وَجُودَ لِمَعْنَى بِدُونِ اللفظِ. فَإِذَا

كَانَ الْمَعْنَى صَوْرَةً دَهْنِيَّةً فَقَدْ وَضِعَ بِإِزَائِهِ لَفْظٌ هُوَ الْقَصْدُ مِنْ تِلْكَ الصَّوَرَةِ أَوْ هَوِيَّتِهَا.

وَقَدْ وَقَفَ الْعُلَمَاءُ جِيَالٍ قَضِيَةِ اللفظِ وَالْمَعْنَى وَأَدْرَكُوا قِيَمَةَ الْأَلْفَاظِ فِي إِبْضَاحِ الْمَعَانِي وَقَدْ تَحَدَّثَ عَنْ ذَلِكَ الْخَفَاجِيُّ فِي كِتَابِهِ

"سِرُّ الْفَصَاحَةِ" وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ آرَائِهِ فِي الصَّفَحَاتِ الْآتِيَةِ.

2- الفصاحة والبلاغة:

فَرَّقَ الْخَفَاجِيُّ بَيْنَ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ بِتَعْرِيفٍ كُلٍّ مِنْهُمَا فَالْفَصَاحَةُ هِيَ: «الظُّهُورُ وَالْبَيَانُ. وَمِنْهَا أَفْصَحَ اللَّبَنُ إِذَا انْجَلَتْ رَغْوَتُهُ،

وَيُقَالُ: أَفْصَحَ الصُّبْحُ إِذَا بَدَأَ ضَوْؤُهُ، وَأَفْصَحَ كُلُّ شَيْءٍ إِذَا وَضَحَ»⁽¹⁴⁾. وَالْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ تَرْجِعَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ

أَصْلَاهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ الْإِبَانَةُ عَلَى الْمَعْنَى وَالْإِظْهَارُ لَهُ⁽¹⁵⁾.

(5) أبو البقاء الكفوي: الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992)، ص: 795.

(6) محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، (بيروت: دار صادر، 1955)، مادة لفظ، 7/ 461.

(7) الشَّريف الجرجاني: التعريفات، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، ص: 192.

(8) أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص: 842.

(9) ابن منظور: لسان العرب، مادة عنا، 15/ 106.

(10) الكفوي: الكليات، ص: 795.

(11) محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، (بيروت: دار صادر، د.ت)، 3/ 1084.

(12) الشَّريف الجرجاني: التعريفات، ص: 220.

(13) أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص: 842.

(14) الخفاجي: سر الفصاحة، ص: 58.

ثُمَّ يَقُولُ: «والفرقُ بَيْنَ الفصاحَةِ والبلاغَةِ أَنَّ الفصاحَةَ مَقْصُورَةٌ عَلَى وَصْفِ الألفاظِ، والبلاغَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا وَصْفًا للألفاظِ مع المعاني، لَا يُقَالُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى يُفْضَلُ عَنْ مِثْلِهَا بَلِيغَةً، وَإِنْ قِيلَ فِيهَا فَصِيحَةٌ وَكُلُّ كَلَامٍ بَلِيغٍ فَصِيحٌ، وَلَيْسَ كُلُّ فَصِيحٍ بَلِيغًا، كَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ الإسهابُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ»⁽¹⁶⁾. وَيُلَاحِظُ أَنَّ الخفاجي هُوَ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ فَصَّلَ الْقَوْلَ فِي الفصاحَةِ وَقَدْ قَسَمَهَا إِلَى قِسْمَيْنِ هُمَا: فَصاحَةُ الكَلِمَةِ الْمُفْرَدَةِ، وفصاحَةُ الكَلِمَاتِ المُركَّبَةِ وَفِيهَا يَأْتِي عَرْضٌ لِذَلِكَ.

المبحث الأول:

الألفاظ

بِالنَّظَرِ فِي قَضِيَّةِ اللفظِ والمعنى عِنْدَ الخفاجي فِي كتابه "سِرّ الفصاحَةِ" يُلَاحِظُ أَنَّهُ قَسَمَ الفصاحَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ: الأول: يَخُصُّ اللفظةَ المُفْرَدَةَ، والثاني: يَخُصُّ الكَلَامَ المُركَّبَ. وَفِيهَا يَأْتِي بَيَانُ هَذِهِ الأقسامِ بِإيجازٍ والنَّظَرُ فِي آراءِ العلماءِ والنُّقادِ الَّذِينَ تَأَثَّرَ بِهِمُ الخفاجي أَوْ كَانَتْ لَهُمْ وَجْهَةٌ نَظَرٍ مُخَالَفَةً لِمَا طَرَحَهُ فِي كتابه.

أولاً: فصاحَةُ الألفاظِ المُفْرَدَةِ

يَرَى الخفاجي أَنَّ هُنَاكَ ثَمَانِيَّةَ شُرُوطٍ لفصاحَةِ اللفظةِ المُفْرَدَةِ هِيَ:

1. أَنْ تَكُونَ اللفظةُ مُؤَلَّفَةً مِنْ حُرُوفٍ مُتَبَاعِدَةٍ المَخَارِجِ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الحُرُوفَ أَصَوَاتٌ تَجْرِي «مِنْ السَّمْعِ مَجْرَى الألوانِ مِنَ البَصَرِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الألوانَ المُتَبَايِنَةَ إِذَا جُمِعَتْ كَانَتْ فِي النَّظَرِ أَحْسَنَ مِنَ الألوانِ المُتَقَارِبَةِ، وَلِهَذَا كَانَ الْبَيَاضُ مَعَ السَّوَادِ أَحْسَنَ مِنْهُ مَعَ الصُّفْرِ لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَصْفَرِ، وَبُعْدِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسْوَدِ» وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ لَفْظَةُ "الهِفْخَع" ⁽¹⁷⁾.

وَلَكِنْ رَأَى الخفاجي هَذَا وَجَدَ رَفْضًا مِنْ ابْنِ الأثيرِ الَّذِي وَضَحَ بِذَوْرِهِ قَضِيَّةَ تَبَاعُدِ المَخَارِجِ وَقَالَ: «أَمَّا تَبَاعُدُ المَخَارِجِ فَإِنَّ مَعْظَمَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ دَائِرٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَاضِعَ قَسَمَهَا فِي وَضْعِهِ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ، ثَلَاثِيًّا، وَرُبَاعِيًّا، وَخُمَاسِيًّا وَالثَّلَاثِي مِنْ الألفاظِ هُوَ الْأَكْثَرُ، وَلَا يُوجَدُ مَا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا الشَّاذُّ النَّادِرُ، وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ فَإِنَّهُ وَسَطٌ بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ فِي الْكَثَرَةِ عَدَدًا وَاسْتِعْمَالًا، وَأَمَّا الْخُمَاسِيُّ فَإِنَّهُ الْأَقْلُ وَلَا يُوجَدُ فِيهِ مَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا الشَّاذُّ النَّادِرُ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَإِنَّ أَكْثَرَ اللُّغَةِ مُسْتَعْمَلٌ عَلَى غَيْرِ مَكْرُوهٍ، وَلَا تَقْتَضِي حِكْمَهُ هَذِهِ اللُّغَةُ الشَّرِيفَةُ الَّتِي هِيَ سَيِّدَةُ اللُّغَاتِ إِلَّا ذَلِكَ، وَلِهَذَا أَسْقَطَ الْوَاضِعُ حُرُوفًا كَثِيرَةً فِي تَأْلِيفِ بَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ اسْتِثْقَالًا وَاسْتِكْرَاهٍ، فَلَمْ يُؤَلَّفْ بَيْنَ الْجِيمِ وَالْقَافِ، وَلَا بَيْنَ اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَلَا بَيْنَ الزَّايِ وَالسِّينِ وَكُلُّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى عَنَائِيَّتِهِ بِتَأْلِيفِ الْمُتَبَاعِدِ المَخَارِجِ» ⁽¹⁸⁾.

(15) أبو هلال العسكري: الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (طبعة عيسى البابي الحلبي: دار إحياء الكتب العربية، 1952)، ص: 7.

(16) سر الفصاحة، ص: 59.

(17) سر الفصاحة، ص: 64.

(18) ضياء الدين بن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (القاهرة: دار نهضة مصر، د. ت) 1/ 172.

2. أن تجد للفظ في السمع حسناً ومزية على غيرها وإن تساوى في التأليف من الحروف المتباعدة وعلل ذلك بأنك تجد لبعض النعم والألوان حسناً يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره، فالنفس قد تألف لحناً وتفضل على الآخر وكذلك ما يقع في تفضيل بعض الثياب على الأخرى⁽¹⁹⁾ وقد استشهد بأمثلة كثيرة منها قول أبي الطيب: مبارك الاسم أغر القلب كريم الجرشى شريف النسب

فكلمة الجرشى، ثقيلة تنفر منها الأذان، وتنبو عنها الأسماع⁽²⁰⁾.

وهنا يشير الخفاجي إلى عنصر "الدوق" فيجعل مقياساً من مقاييس الفصاحة وهذا ما تناولته القزويني في فصاحة المفرد حينما تحدث عن الكلمة التي تمجها الأسماع مثلها مثل الأصوات المُنكرة⁽²¹⁾. ويلاحظ أن ابن الأثير أيد هذا القول فذكر أنه رأى جماعة من الجهال ترى أن الألفاظ كلها حسنة ولا مزية لأحدها على الأخرى حتى إنهم لا يستطيعون التفرقة بين بعض الألفاظ مثل لفظ الغصن ولفظة العسلوج، وساق على ذلك أمثلة عديدة وأنكر عليهم ذلك وعابهم⁽²²⁾.

3. أن تكون الكلمة غير متوعدة ولا وحشية كما قال ذلك الجاحظ⁽²³⁾، وهذه القاعدة ذكرها الجاحظ من قبل⁽²⁴⁾، كقول أبي تمام:

لقد طلعت في وجه مضر بوجهه بلا طائر سعد ولا طائر كهل⁽²⁵⁾

فكلمة (كهل) -في رأيه- وحشية وهذا شرط -وإن كان غير منكر الحس- إلا أنه من الواجب عدم إطلاق هذا التعميم؛ لأن قضية الغرابة أمر نسبي، وهي متعلقة بالأرضية الثقافية للقارئ⁽²⁶⁾.

وقد فسر الخفاجي مراد الشعراء في الإتيان بالغريب الوحشي في أشعارهم بأنهم أرادوا الإغراب حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة، ولكن هذا من أفتح ما وقع لهم.

وقال: «وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هذا فقلت لهم: إن سررتكم بمعرفتكم وحشي اللغة فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة وجرى بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة، واستدل على ذلك بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء فعجبنا من دليله وإن كنا لم نحالفه في المذهب، وقلت له إن كانت الفصاحة

(19) سر الفصاحة، ص: 65، 64.

(20) المصدر السابق، ص: 66.

(21) محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: بهيج غزواني، (بيروت: دار إحياء العلوم، 1998)، ط4، 1/8.

(22) ابن الأثير: المثل السائر، 1/170.

(23) سر الفصاحة، ص: 66.

(24) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998)، 1/75-88.

(25) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عزام، (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ج4، ص: 523، ورواية الديوان: «بلا طائر سعد ولا طائر كهل».

(26) وليد سراقبي: «مفهوم الفصاحة بين الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني»، مجلة التراث العربي، سوريا، 1988م، مج8، ع: 31، ص: 62.

عِنْدَكَ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي يَتَعَدَّرُ فَهْمُهَا فَقَدْ عَدَلْتُ عَنِ الْأَصْلِ الْمَقْصُودِ أَوَّلًا بِالْفَصَاحَةِ، الَّتِي هِيَ الْبَيَانُ وَالظُّهُورُ، وَوَجِبَ عِنْدَكَ أَنْ يَكُونَ الْأَحْرُسُ أَفْصَحَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ الْفَهْمَ مِنْ إشاراته بَعِيدٌ عَسِيرٌ، وَأَنْتَ تَقُولُ كُلَّمَا كَانَ أَغْمَضَ وَأَخْفَى كَانَ أَبْلَغَ وَأَفْصَحَ. وَعَارِضُهُ أَبُو الْعَلَاءِ صَاعِدُ بْنُ عَيْسَى الْكَاتِبُ وَقَالَ: صَدَقْتَ إِنَّمَا لَا نَفْهَمُ عَنْهُ كَثِيرًا مِمَّا يَقُولُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَيِّمُونُ الزِّنْجِيِّ الَّذِي نَعْرِفُهُ أَفْصَحَ مِنْ أَبِي الْعَلَاءِ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا لَا نَفْهَمُهُ نَحْنُ وَلَا أَبُو الْعَلَاءِ فَأَمْسَكَ»⁽²⁷⁾. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَفَاجِيُّ مَا قَالَهُ ابْنُ رَشِيْقٍ الَّذِي نَادَى بِاسْتِقْبَاحِهِ لِلْوَحْشِيِّ الَّذِي يَنْفُرُ مِنْهُ السَّمْعُ «قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهْدِيِّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَاعِدٍ كَاتِبِهِ: إِيَّاكَ وَتَتَّبِعُ الْوَحْشِيَّ مِنَ الْكَلَامِ طَمَعًا فِي نَيْلِ الْبَلَاغَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ هِيَ الْعِيُ الْأَكْبَرُ، عَلَيْكَ بِمَا سَهَّلَ مِنْ تَجَنُّبِكَ أَلْفَاظِ السَّقَلِ»⁽²⁸⁾.

وَتَحَدَّثَ الْعَسْكَرِيُّ فِي غَرَابَةِ الْمَعْنَى وَوَحْشِيَّةِ الْكَلَامِ فَقَالَ: «وَقَدْ غَلَبَ الْجَهْلُ عَلَى قَوْمٍ فَصَارُوا يَسْتَحْجِدُونَ الْكَلَامَ إِذَا لَمْ يَقِفُوا عَلَى مَعْنَاهُ إِلَّا بِكَدٍّ وَيَسْتَقْصِحُونَهُ إِذَا وَجَدُوا أَلْفَاظَهُ كَذَّةً غَلِيظَةً وَجَاسِيَةً غَرِيبَةً وَيَسْتَحْفِقُونَ الْكَلَامَ إِذَا رَأَوْهُ سَلِسًا عَذْبًا وَسَهْلًا خُلُوعًا، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ السَّهْلَ أَمْنٌ جَانِبًا وَأَعَزُّ مَطْلَبًا وَهُوَ أَحْسَنُ مَوْقِعًا وَأَعْدَبُ مُسْتَمْعًا، وَلِهَذَا قِيلَ أَجُودُ الْكَلَامِ السَّهْلُ الْمُتَمَتِّعُ»⁽²⁹⁾.

4. أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ غَيْرَ سَاقِطَةٍ عَامِيَّةٍ، وَأَصْلُهَا عِنْدَ الْجَاحِظِ وَبِذَلِكَ يُصْرَحُ الْخَفَاجِيُّ⁽³⁰⁾، وَمِثَالُهُ مَا قَالَهُ أَبُو تَمَّامٍ: جَلِيَتْ وَالْمَوْتُ مُبْدٍ حَرٌّ صَفْحَتِهِ وَقَدْ تَفَرَّعَ فِي أَفْعَالِهِ الْأَجَلُ⁽³¹⁾

لَفْظَةُ (تَفَرَّعَ) عَامِيَّةٌ، فَعَادَةُ الْعَامَّةِ أَنْ يَقُولُوا -تَفَرَّعَ فُلَانٌ- إِذَا وَصَفُوهُ بِالْجَبَرِيَّةِ⁽³²⁾.

وَمَا قَالَهُ الْخَفَاجِيُّ قَالَ بِهِ الْأَمْدِيُّ مِنْ قَبْلُ نَاقِدًا لِأَبِي تَمَّامٍ حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ تَفَرَّعَ فِي أَفْعَالِهِ الْأَجَلُ، مَعْنَى فِي غَايَةِ الرِّكَائِكَةِ وَالسَّخَافَةِ وَهُوَ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَامَّةِ»⁽³³⁾

5. أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ بَعِيدَةً عَنِ الشُّذُوحِ جَارِيَةً عَلَى الْعُرْفِ الْعَرَبِيِّ الصَّحِيحِ، وَيَشْمَلُ هَذَا الشَّرْطُ كُلَّ مَا يُنْكِرُهُ أَهْلُ اللَّغَةِ وَعُلَمَاءُ النَّحْوِ مِنَ التَّصْرِيفِ الْفَاسِدِ فِي الْكَلِمَةِ فَيَعْبَرُ بِهَا فِي غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ⁽³⁴⁾ كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ: يَشْقُ عَلَيْهِ الرِّيحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ جُيُوبُ الْعَمَامِ بَيْنَ بَكْرٍ وَأَيِّمٍ⁽³⁵⁾

فَوَضَعَ الْأَيِّمَ مَكَانَ النَّيِّبِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ لِلنَّيِّبِ أَيِّمٌ وَإِنَّمَا الْأَيِّمُ الَّتِي لَا رَوْحَ لَهَا⁽³⁶⁾.

(27) سِرّ الفصاحة، ص: 71.

(28) أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني: العمدة في نقد الشعر، تحقيق: عفيف نايف حاطوم، (بيروت: دار صادر، 2003)، ط1، 518/2.

(29) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري: الصناعتين الكتابية والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العصرية، 1986)، 10/1.

(30) سِرّ الفصاحة، ص: 73.

(31) ديوان أبي تمام، 3/ 216، ورواية الديوان: «في أوصله».

(32) سِرّ الفصاحة، ص: 73.

(33) أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، تحقيق: عبد الله المحارب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990)، ط1، 3/ 79.

(34) المصدر السابق، ص: 77.

(35) ديوان أبي تمام، 3/ 253.

ورأى ابن الأثير أنَّ جريان اللفظة على الغرض العربي ليس مما يوجب لها حسناً ولا قُبْحاً وإنما يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله من الألفاظ، فكيف يعد ذلك من جملة الأوصاف الحسنة⁽³⁷⁾

6. ألا تكون الكلمة قد عير بها عن أمر آخر يُكره ذكره، فإذا وردت وهي غير مقصودة بها ذلك المعنى قُبِحت وإن كملت فيها صفات الفصاحة السابقة كقول عروة بن الورد:

قُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَنَيْفِ تَرَوُّحُوا عَشِيَّةً بَنَاتًا عِنْدَ مَاوَانَ رُحِّ⁽³⁸⁾

فالكيف أصبحت تدل فيما بعد على السائر الذي يسر الحديث، وهذا الشرط لا يمكن التسليم به فنتهم عروة بعدم الفصاحة لأن الكلمة قد أخذت من المعاني ما لم يكن لها من قبل⁽³⁹⁾.

7. أن تكون الكلمة قليلة الحروف، وإلا خرجت عن وجوه الفصاحة⁽⁴⁰⁾ كقول أبي الطيب:

إِنَّ الْكَرَامَ بِلَا كِرَامٍ مِنْهُمْ مِثْلُ الْقُلُوبِ بِلَا سُيُودَاوَاتِهَا⁽⁴¹⁾

فكلمة "سويداواتها" غير فصحة في رأي الخفاجي وذلك لكثرة حروفها. وقد اعترض عليه ابن الأثير وقال: ومن أوصاف الكلمة أن تكون مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً ومثل له بقول أبي الطيب وقال إن لفظة سويداواتها طويلة فلهذا قُبِحت وليس الأمر كما ذكره فإن قُبِحَ هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها وإنما هو لأنها في نفسها قبيحة وقد كانت وهي مفردة حسنة فلما جمعت قُبِحت لا بسبب الطول، وذلك على ذلك بما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ طوال وهي حسنة مثل ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ وعدد أحرفها تسعة وقوله تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ وعدد حروفها عشرة وكلتا هاتين حسنة زائقة⁽⁴²⁾.

ومن هنا ندرك أن ابن الأثير يرى أن الكراهة والقبح في الكلمة ليس في عدد حروفها وإنما في ثقلها في اللسان مثل قول امرئ القيس:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَا تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُنْتَى وَمُرْسَلٍ⁽⁴³⁾

يلاحظ أن لفظة "مستشزرات" يفتح استعمالها ويشق الطوق بها، وإن لم تكن طويلة فلو قلنا مستشكرات أو مستنكرات على وزنها لما كان في هاتين اللفظتين ثقل ولا كراهة⁽⁴⁴⁾.

8. ألا تستعمل الكلمة المصغرة للتعبير عن معنى لطيف أو خفي في معانٍ تناقض المعاني السابقة كالتعظيم والتهويل

(36) سر الفصاحة، ص: 78.

(37) ابن الأثير: المثل السائر، 1/ 175.

(38) أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (بيروت: نسخة مصورة عن دار الكتب، نشر مؤسسة جمال للطباعة)، 14/ 55. وللبيت رواية أخرى: أقول لقوم ...

(39) وليد سراقبي: «مفهوم الفصاحة بين الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني»، ص: 63.

(40) سر الفصاحة، ص: 87.

(41) ديوان المتنبي بشرح البرقوقي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1975)، 1/ 352.

(42) ابن الأثير: المثل السائر، 1/ 205.

(43) ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر: دار المعارف، 1984)، 1/ 17.

(44) المثل السائر، 1/ 205، 206.

كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (45):

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ (46)

اسْتَعْمَلَ الشَّاعِرُ لَفْظَةَ (دُونِيَّةً) مُصَغَّرَةً فِي مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ. وَالْمَلَاخِظُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ شَرْطًا عَامًّا -فِي رَأْيِي- لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُصَغَّرَةَ قَلِيلَةٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالتَّعْظِيمُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُطَرِّدٌ فِي اللَّفْظِ الْمُصَغَّرِ كَقَوْلِ الْخُبَابِ بْنِ الْمُنْذِرِ فِي يَوْمِ السَّقِيْفَةِ: «أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ وَعَدِيْقُهَا الْمُرْجَبُ» (47).

وَبَعْدَ أَنْ عَرَضَ الْخَفَاجِيُّ شُرُوطَ فَصَاحَةِ الْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ نَجَدَهُ يَطْلُبُ مِنَ الْقَارِئِ أَنْ يَلْتَمِسَ لَهُ الْعُذْرَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ فَصَاحَةِ اللَّفْظِ الْمُفْرَدِ مُحْتَجًّا بِأَنَّ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ إِنَّمَا حَصَلَتْ لَهُ بِالذَّرْبَةِ فَلَمْ يَأْخُذْهَا مِنْ كِتَابٍ مُؤَلَّفٍ وَلَا قَوْلٍ يُرْوَى، وَلَا وَجَدَهُ مَجْمُوعًا فِي مَكَانٍ (48).

وَيُلَاخِظُ أَنَّ الْمَقَائِيسَ السَّابِقَةَ فَضْفَاضَةً وَكَانَتْ مُوضِعَ انْتِقَادٍ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَإِذَا كَانَ بَعْضُ هَذِهِ الشُّرُوطِ مُتَقَفًّا عَلَيْهِ يُقُومُ عَلَى ضَوَائِبِ لُغَوِيَّةٍ دَقِيقَةٍ فَإِنَّ «بَعْضَهَا الْآخَرَ إِنَّمَا نَسْبِيَّ يُمَكِّنُ أَنْ يَخْتَلِفَ فِي تَقْدِيرِهِ النَّاسُ كَالشَّرْطِ الثَّانِي أَوْ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ إِذْ لَا دَخَلَ لِلْفَرْقِ فِيهِ كَالشَّرْطِ الثَّامِنِ» (49).

ثَانِيًا: الْأَلْفَاظُ الْمُؤَلَّفَةُ:

يَرَى الْخَفَاجِيُّ «أَنَّ الشُّرُوطَ الْعَالِفَةَ بِالتَّأْلِيفِ هِيَ أَقْسَامٌ أَرْبَعَةٌ: قِسْمٌ يَشْتَرِكُ مَعَ شُرُوطِ اللَّفْظَةِ الْمُفْرَدَةِ، وَقِسْمَانِ كَالْأَصْلَيْنِ يَتَفَرَّغُ مِنْهُمَا شُرُوطٌ عِدَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِلُحْمَةِ الْكَلِمَاتِ فِي السِّيَاقِ عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَرَابِعٌ يَبْدُو فِي أَشْكَالٍ مِنْ تَأْلُفِ الْوَحْدَاتِ فِي السِّيَاقِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ تَعَلُّقَ الْمَعْنَى فِيهِ بِالْفَرْقِ عَنِ مَحَوْرٍ عَمُودِيٍّ إِنْ صَحَّ الْوُصْفُ، هُوَ الَّذِي جَعَلَهُ يَخُصُّ هَذَا الْقِسْمَ بِوُصْفٍ «الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ» (50).

أَمَّا فِيمَا يَخُصُّ الْمُتَقَفَّ مَعَ شُرُوطِ اللَّفْظَةِ الْمُفْرَدَةِ، فَمَنْ أَبْرَزَهُ شَرْطُ تَأْلِيفِ اللَّفْظَةِ مِنْ حُرُوفٍ مُتَبَاعِدَةٍ الْمَخَارِجِ، وَانْعِدَامُهُ فِي التَّأْلِيفِ أَقْبَحُ «وَذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَةَ الْمُفْرَدَةَ لَا يَسْتَمِرُّ فِيهَا تَكَرُّرُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ أَوْ تَقَارُبُ الْحَرْفِ مِثْلُ مَا يَسْتَمِرُّ فِي الْكَلَامِ الْمُؤَلَّفِ إِذَا طَالَ وَاتَّسَعَ وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(45) سِرّ الفصاحة، ص: 89.

(46) نجم الدين محمد بن الحسن الرضوي الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1395)، 1/ 191.

(47) لسان العرب، مادة (عذق).

(48) سِرّ الفصاحة، ص: 93.

(49) حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب: أسسه وتطوره إلى القرن السادس، (منشورات الجامعة التونسية: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1981)، ص: 444. وشوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، (القاهرة: دار المعارف، 1965) ص: 326، 327.

(50) الأخضر جمعي: التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص: 109.

لَوْ كُنْتُ كَتَمْتُ الْحَبَّ كُنْتُ كَمَا كُنَّا نَكُونُ وَلَكِنْ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ⁽⁵¹⁾

فَقَالَ: وَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ عَلَى قُبْحِهِ لِلتَّكَرُّارِ أَكْثَرَ مِنْ سَمَاعِهِ⁽⁵²⁾.

وَالْيَ جَانِبِ النَّقْلِ فِي النُّطْقِ نَجْدٌ أَيْضًا كَرَاهَةِ اللَّفْظَةِ فِي السَّمْعِ وَالنُّفُورِ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَقَدْ أُرْجِعَ ذَلِكَ إِلَى التَّنَافُرِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ⁽⁵³⁾

وَقَدْ عَدَّ ابْنُ الْأَثِيرِ هَذَا الْبَيْتَ مِنَ الْمُعَاصِلَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَقَالَ: «تَخْتَصُّ بِتَكْرِيرِ الْحُرُوفِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِتَكْرِيرِ الْأَلْفَاظِ وَلَا بِتَكْرِيرِ الْمَعَانِي وَإِنَّمَا هُوَ تَكْرِيرُ حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فِي كُلِّ لَفْظَةٍ مِنْ أَلْفَاظِ الْكَلَامِ الْمُنْثَوْرِ أَوْ الْمُنْظُومِ فَيَتَقَلَّبُ حِينَئِذٍ النُّطْقُ بِهِ»⁽⁵⁴⁾.

وَقَدْ تَحَدَّثَ الْجَاظُ قَبْلَهُ عَنْ هَذَا الْبَيْتِ قَائِلًا: «وَمِنْ أَلْفَاظِ الْعَرَبِ أَلْفَاظٌ تَتَنَافَرُ وَإِنْ كَانَتْ مَجْمُوعَةً فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُتَشَدِّدُ إِنْشَادَهَا إِلَّا بِبَعْضِ اسْتِكْرَاهٍ»⁽⁵⁵⁾.

وَأَسْتَقْبَحَ الْخَفَاجِيُّ تَكْرِيرَ الْكَلِمَةِ وَقَالَ: «إِنَّهُ مِنْ أَفْبَحِ مَا يَكُونُ مِنَ التَّكْرِيرِ وَأَشْنَعِهِ»⁽⁵⁶⁾ وَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ:

الْعَارِضُ الْهَتَنِ ابْنُ الْعَارِضِ الْهَتَنِ ابْنُ الْعَارِضِ الْهَتَنِ⁽⁵⁷⁾

وَإِذَا كَانَ لَا عِلَاقَةَ لِلتَّأْلِيفِ بِالشَّرْطِ الثَّانِي والثَّالِثِ والرَّابِعِ إِلَّا مَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ مِنْ حُسْنٍ وَقُبْحٍ تَبَعًا لِمَا يُثِيرُهُ التَّوَاتُرُ وَالتَّرَادُفُ فِي اسْتِعْمَالِ هَذَا الصِّنْفِ أَوْ ذَلِكَ، تَمَامًا كَالشَّرْطَيْنِ السَّابِقِ وَهُوَ اجْتِنَابُ الْكَلِمَةِ الْكَثِيرَةِ الْحُرُوفِ، وَالثَّامِنِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّصْغِيرِ فَهُوَ لَا يَتَعَدَّى الْكَلِمَةَ بَانْفِرَادِهَا⁽⁵⁸⁾، فَإِنَّ لِلشَّرْطَيْنِ الْخَامِسِ وَالسَّادِسِ عِلَاقَةً بِالتَّأْلِيفِ ذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ الْخَامِسَ يُنْصُّ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ جَارِيَةً عَلَى الْعُرْفِ الْعَرَبِيِّ الصَّحِيحِ⁽⁵⁹⁾، وَلَا يَتِمُّ لِلْمَتَكَلِّمِ ذَلِكَ حَتَّى يَصْعَ كُلُّ اسْمٍ فِي مَوْضِعِهِ وَيَلْفِظُ بِهِ عَلَى حَدِّ مَا يَلْفِظُ بِهِ أَهْلُهُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ حَتَّى يُورِدَ اللَّفْظُ فِي سِيَاقٍ مُعَيَّنٍ، وَبِذَلِكَ يَدْخُلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ لِأَنَّ مَعَانِي الْكَلَامِ تَتَعَلَّقُ بِهِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ

(51) شهاب الدين محمد بن أحمد أبو الفتح الأبيشي: المستطرف في كل فن مستظرف، تحقيق: مفيد محمد قميحة، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1986)، ط2، 96/1.

(52) سِرّ الفصاحة، ص: 97.

(53) قيل البيت من الرجز ولا يعرف قائله ويقال إنه من شعر الجن. بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله السبيلي الحنفي: أكام المرجان في أحكام الجان، تحقيق: إبراهيم محمد الجمل، (القاهرة: دار مكتبة القرآن مصر، د.ت)، 1/192.

(54) ابن الأثير: المثل السائر، 1/309.

(55) أبو عثمان الجاحظ: البيان والتبيين، 1/49.

(56) سِرّ الفصاحة، ص: 102.

(57) ديوان المتنبي، 1/319.

(58) سِرّ الفصاحة، ص: 107-110.

(59) المصدر السابق، ص: 108.

على المقصود منها، وبه يزول اللبس والجواز فيها⁽⁶⁰⁾، وبهذا التصور يكاد يختص الشرط الخامس بالتأليف رغم ما يوجي به إلحاحه على مجازاة العرف الذي يمكن أن يشمل الخروج عن القياس في بنية الكلمة أيضاً، خاصة أنه يشير إلى تجنب الشذوذ في الكلمة، أو أن تكون اللفظة بعينها غير عربية⁽⁶¹⁾.

أما الشرط السادس فلا يكاد يكون خالصاً إلا للتأليف إذ إن استعمال الكلمة في التعبير عن أمر آخر يكرهه لا يتحقق إلا في السياق⁽⁶²⁾.

ثم ينتقل إلى الشروط الخاصة بالتأليف، فيسقطها في أصلين كبيرين يحتوي كل منهما جملة مسائل ينظمها جوهر الانضواء تحت الأصل الواحد، ثم يختصهما بشروط مشتركة بين الفصاحة والبلاغة؛ وهو يعي انضواء هذه الشروط تحت ظل الأقسام أو الأصول الجامعة، حيث يباشرها بقوله: «إن أحد هذه الأصول وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا يكره الاستعمال ولا ينبغ فهمه»⁽⁶³⁾. وهذا الأصل جامع لكثير من المبادئ المتعلقة بمزاجاة الانتظام السليم للوحدات التركيبية ووضعها في مواضعها الصحيحة، وإن شمل قضايا في الدلالة كالاستعارة إلا أن فهم المؤلف لها إذ يقول فيها بالنقل سوغ له إيرادها في هذا القسم الذي تحدث فيه عن التقديم والتأخير، والقلب، وحسن الاستعارة، والحشو، ومداخله الكلام بعضه بعضاً أو المعاطلة، وعدم إيراد ألفاظ الدم في المدح، وألفاظ المدح في الذم، وألا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنثور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهذبيين ومعانيهم وألفاظ أهل المهن والعلوم⁽⁶⁴⁾ ونجد أن الجاحظ قد سبق الخفاجي إلى هذا المذهب حيث قال: «وَأَرَى أَنْ أَلْفِظَ بِأَلْفَاظِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا دُمْتُ خَائِضاً فِي صِنَاعَةِ الْكَلَامِ مَعَ خَوَاصِّ أَهْلِ الْكَلَامِ فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْهَمُ لَهُمْ عَنِّي وَأَخَفُ لِمُؤَنِّتِهِمْ عَلَيَّ»⁽⁶⁵⁾.

ثم ينتقل إلى الأصل الثاني الذي يحدده بقوله: «وَمِنْ شُرُوطِ الْفَصَاحَةِ الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَهِيَ عَلَى صَرِيحٍ: مُنَاسِبَةُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الصِّغَةِ، وَمُنَاسِبَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى»⁽⁶⁶⁾، وهو مبدأ عام يشكل أشكالا عدة من أنماط التناسب الحادثة بين وحدات الكلام في مستوييه الصوتي والمعنوي، ذلك أن كل علاقة تضم وحدتين أو أكثر تزيد من بهاء الكلام لما لأشكال التوازن الحادث بين وحدته من أثر في إيقاع الكلام وتتأق عناصريه، وهو أمر يمتد به ليعطي مساحات عامة في البنية كالفافية والوزن ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جني، قال: قرأت على أبي الطيب قوله:

(60) نفسه، ص: 109 - 110.

(61) نفسه، (في حديثه عن شروط الفصاحة في الألفاظ المفردة)، ص: 77.

(62) نفسه، ص: 110.

(63) نفسه، ص: 111، في حين يرى حمادي صمود أن الخفاجي باشر هذه الشروط مباشرة تفصيلية باستثناء هذا الأصل، مما أدى في نظره إلى جعل الإلمام بتخطيط الكتاب غير ميسور: التفكير البلاغي عند العرب، ص: 453.

(64) سر الفصاحة، ص: 111 - 166.

(65) عمرو بن بحر الجاحظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، (لبنان: دار الجيل، 1996)، 3/ 368.

(66) السابق، ص: 169.

وَقَدْ صَارَتْ الْأَجْفَانُ قَرْحَى مِنَ الْبُكَاءِ وَصَارَ بَهَارًا فِي الْخُدُودِ الشَّقَائِقِ (67)

فَقُلْتُ: قَرْحَى؟ فَقَالَ: إِنَّمَا قُلْتُ قَرْحًا؛ لِأَنِّي قُلْتُ: بَهَارًا، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ أَحْجَمَ وَأَقْدَمَ وَمَطْمَعًا وَمَهْرَبًا وَعَنْكَ وَفَيْكَ (68). وَمِنْ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ السَّجْعُ وَالْأَزْدِوَجُ وَالْقَوَافِي فِي الشَّعْرِ الَّتِي يَرَاهَا تَجْرِي مَجْرَى السَّجْعِ، ثُمَّ التَّصْرِيعُ وَالتَّرْصِيعُ، وَمِنْهَا أَيْضًا حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ فِي التَّرْتِيبِ لِيَكُونَ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُقَدِّمِ مُقَدِّمًا وَإِلَى الْمُؤَخَّرِ مُؤَخَّرًا وَمِنْ الْمُنَاسَبَةِ أَيْضًا التَّنَاسُبُ فِي الْمَقْدَارِ وَهَذَا فِي الشَّعْرِ مَحْفُوظٌ بِالْوِزْنِ، وَمِنْهُ الْمُجَانِسُ. أَمَا تَنَاسُبُ الْأَلْفَاظِ عَنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَتِمُّ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَى اللَّفْظَيْنِ مُتَقَارِبًا، أَوْ أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ مُضَادًّا لِآخَرٍ وَهُوَ الْمُطَابِقُ، أَوْ قَرِيبًا مِنَ الْمُضَادِّ (69).

أَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ -فِي نَظَرِي- فَهُوَ يَذْكُرُهُ تَحْتَ وَصْفِ شُرُوطِ الْفَصَاحَةِ وَالبَلَاغَةِ، وَهِيَ: الْإِيْجَازُ وَالْإِخْتِصَارُ وَيَتَعَرَّضُ فِيهِ لِلْمُسَاوَةِ وَالتَّنْذِيلِ، وَمِنْهُ أَيْضًا وَضُوحُ الْكَلَامِ وَظُهُورُهُ حَتَّى لَا يَخْتِاجَ إِلَى فِكْرٍ فِي اسْتِخْرَاجِهِ، ثُمَّ الْإِزْدَافُ وَالتَّنْبِيْعُ، وَأَخِيرًا النَّمْنِيلُ (70).

بَعْدَ هَذَا يَنْتَهِي قِسْمُ التَّالِيفِ بِتَقْرِعَاتِهِ وَأَقْسَامِهِ لِيُخَلَّصَ مِنْهُ إِلَى الْقِسْمِ الْآخِرِ الْمَعْنُونِ بِالْكَلامِ فِي الْمَعَانِي الْمُفْرَدَةِ وَهُوَ يَرَى «أَنَّ الْبَلَاغَةَ حُسْنُ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، وَأَنَّ كُلَّ كَلَامٍ بَلِيجٍ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَصِيحًا وَلَيْسَ كُلُّ فَصِيحٍ بَلِيجًا، إِذْ كَانَتْ الْبَلَاغَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى الْفَصَاحَةِ وَزِيَادَةٍ لَتَعْلُقَ الْبَلَاغَةَ مَعَ الْأَلْفَاظِ بِالْمَعَانِي» (71)

المبحث الثاني:

الكلام في المعاني المفردة

يُؤَكِّدُ الْخَفَاجِيُّ عَلَى صَعُوبَةِ حَضَرِ الْمَعَانِي بِقَوَائِنَ تَسْتَوْعِبُ أَقْسَامَهَا كَمَا ذَكَرَ فِي الْأَلْفَاظِ إِذْ إِنَّ ذَلِكَ ثَمَرَةٌ عِلْمِ الْمَنْطِقِ وَنَتِيجَةُ صِنَاعَةِ الْكَلَامِ (72). ثُمَّ يَنْتَهِي فِي مَقْصِدِهِ إِلَى إِبْقَاءِ مَعَانِي صِنَاعَةِ الْكَلَامِ حَقَّهَا مِنَ الْحَضَرِ وَالتَّنْبِيْعِ عَلَى الْخَطِ بِاسِطًا قَبْلَ ذَلِكَ مُقَدِّمَةً نَظَرِيَّةً يَبَيِّنُ فِيهَا أَنَّ الْمَعَانِي لَهَا فِي الْوُجُودِ أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعَ: فِي نَفْسِهَا، وَفِي أَفْهَامِ الْمُتَصَوِّرِينَ لَهَا، وَفِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُدَلُّ عَلَيْهَا، وَفِي الْخَطِّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَشْكَالِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ الْمُعَبَّرِ بِهَا عَنْهَا، وَهَذَا التَّصَوُّرُ يُوَافِقُ مَا عَرَضَهُ الرُّمَائِيُّ فِي تَعْرِيفِهِ لِلْبَيَانِ حِينَ قَالَ: «وَالْبَيَانُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: كَلَامٌ وَحَالٌ وَإِشَارَةٌ وَعَلَامَةٌ» (73) وَهَذَا مَا سَبَقَ إِلَيْهِ الْجَاحِظُ عِنْدَمَا قَالَ: «إِنَّ أَصْنَافَ

(67) * قَرْحَى بغير تنوين جمع قريح مثل مرضى وجرحى وروى ابن جنى أن المتنبي كان يقول قُرْحًا بالتنوين على أنها جمع قُرْحَةٌ كما أن بهارًا جمع بهارة وهي الورد الأصفر والمعنى أن الأجفان قد قرحت وصارت حمرة الخدود صفرة لأجل البين. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي: شرح ديوان المتنبي، 1/ 63 (الكتاب مرقم آلياً غير موافق للمطبوع).

(68) سر الفصاحة، ص: 170.

(69) السابق، ص: 171 - 205.

(70) نفسه، ص: 205 - 234.

(71) سر الفصاحة، ص: 234.

(72) السابق، ص: 234.

(73) علي بن عيسى الرمانى: النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها: محمد خلف

الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة ثم العقد، ثم الخط ثم الحال⁽⁷⁴⁾. وإذا كان وجود المعاني في الألفاظ هو موضع البحث فإنه «ليس يتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الألفاظ، بل من حيث توجد في الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجري مجراها فقط»⁽⁷⁵⁾.

أما حصر هذه الأوصاف فيرسلها في قائمة عامة تشمل ما يأتي:

- الصحة في التقسيم⁽⁷⁶⁾.
- تجنب الاستحالة والتناقض⁽⁷⁷⁾.
- ألا يضع الجائر موضع الممتنع⁽⁷⁸⁾.
- صحة التشبيه⁽⁷⁹⁾.
- صحة الأوصاف في الأغراض⁽⁸⁰⁾.
- صحة المقابلة في المعاني⁽⁸¹⁾.
- صحة النسق والنظم وحسن التخلّص⁽⁸²⁾.
- صحة التفسير⁽⁸³⁾.
- المبالغة والغلو في المعنى⁽⁸⁴⁾.
- الاستدلال بالتمثيل⁽⁸⁵⁾.
- الاستدلال بالتعليل⁽⁸⁶⁾.

1. الصحة في التقسيم:

ينفق الخفاجي مع العسكري في ذلك بأن من الأوصاف التي تطلبها المعاني «أن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء منها ولا تكرر ولا دخل بعضها تحت بعض»⁽⁸⁷⁾ ومثال ذلك قول نصيب:

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق قال ويحك ما ندري⁽⁸⁸⁾

الله، ومحمد ز غلول سلام)، (مصر: دار المعارف، د. ت)، ص: 90.

(74) الجاحظ: البيان والتبيين، 1/ 55.

(75) سر الفصاحة، ص: 235.

(76) السابق، ص: 235.

(77) نفسه، ص: 238.

(78) نفسه، ص: 245.

(79) نفسه، ص: 246.

(80) نفسه، ص: 256.

(81) السابق، ص: 267.

(82) نفسه، ص: 268.

(83) نفسه، ص: 270.

(84) نفسه، ص: 271.

(85) نفسه، ص: 275.

(86) نفسه، ص: 277.

(87) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 390.

فليس في أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سُئل عنه غير هذه الأقسام
وفي هذا الجانب يظهر تقسيم الخفاجي للمواطن السلبية ومن ذلك قول جرير:
صارت حنيفه أثلاثاً فتلّتهم من العبيد وثلث من مواليتها⁽⁸⁹⁾
والسبب في كونها قسمة فاسدة هو الإخلال لأنه أحلّ يقسم من الثلاثة. وقد يكون المصوغ للشاعر هو الوزن والقافية.
ومنه أيضاً قول أبي تمام:

قسم الزمان رُبعها بين الصبا وقُبولها ودُبورها أثلاثاً
فالفساد هنا من طريق التكرار لأن القبول هي الصبا على ما ذكره جماعة من أهل اللغة⁽⁹⁰⁾، وأرى أن أبا تمام لا يقوئه ذلك
فإنه قد يقصد بالقبول شيئاً آخر لم يتوصل إليه العلماء لذلك عابوه.

2. تجنب الاستحالة والتناقض:

ويُقصد بذلك: أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة، والتقابل عند الخفاجي مثله مثل قدامة بن جعفر يجعله على
أربع جهات: فهو إما عن طريق المضاف مثل الصنف بالقياس إلى نضفه والأب إلى ابنه، وإما على طريق التضاد
مثل الأبيض والأسود، وإما على طريق العدم والقيّة كالأعمى والبصير، وإما عن طريق النفي والإثبات كأن يقال زيد
جالس زيد ليس بجالس فإذا اجتمع في الكلام متقابلان من جهة واحدة فهو عيب في المعنى⁽⁹¹⁾. وإن كانوا قد تسمّحوا
فيما يقع في الشعر أن يكون في البيت شيء وفي بيت آخر ما ينقضه فلائهم «اعتقدوا أن كل بيت قائم بنفسه، فجزى
البيتان مجزى قصيدتين فكما جاز للشاعر أن يناقض قصيدتين كذلك جاز له أن يناقض بيتين»⁽⁹²⁾. ودليل ذلك قول
الجاحظ: «إن العزب تمدح الشيء وتذمه لكنهم لا يمدحون الشيء من الوجه الذي يذمون به»⁽⁹³⁾ ويقول: «وكانوا
يمدحون شدة العارضة وقوة المنّة وظهور الحجة وثبات الجنان وكثرة الرقيق والغلو على الخصم، ويهجون بخلاف
ذلك»⁽⁹⁴⁾ وينتصر إليه الخفاجي الذي يتأثر به إذ يستدل برأيه في قوله: «وما أحسن ما قال أبو عثمان لعمري إنهم
على ذلك يتصرف قولهم»⁽⁹⁵⁾ ومثال ذلك ما قاله أبو تمام في وصف الفراق بالطول:

يوم الفراق لقد خلقت طويلاً لم تثق لي جلدًا ولا معقولا
قالوا الرجيل فما شككت بأنّها نفسي من الدنيا تريد رجلاً

(88) سر الفصاحة، ص: 235.

(89) نفسه، ص: 237.

(90) نفسه، ص: 237.

(91) سر الفصاحة، ص: 238.

(92) السابق، ص: 239 - 240.

(93) الجاحظ: البيان والتبيين، 1/ 176.

(94) السابق، 1/ 176.

(95) سر الفصاحة، ص: 240.

عَلَّ الطُّولُ مِنْ جَرَاءِ مُعَانَاتِهِ الْوَجْدَانِيَّةِ أَثْنَاءَ رَحِيلِ مَنْ أَحَبَّ.

وَالْقَاعِدَةُ الْأَسَاسِيَّةُ هِيَ اجْتِمَاعُ التَّنَاقُضِ وَالِاسْتِحَالَةِ فَمِنْ الْمَتَنَاقُضِ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسِّ:

أَرَى هَجَزَهَا وَالْقَتْلَ مِثْلَيْنِ فَأَقْصِرُوا مَلَامَكُمْ فَالْقَتْلُ أَعْفَى وَأَيْسَرُ (96)

جَعَلَ الْقَتْلَ وَالْهَجَرَ مِثْلَيْنِ وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ ثُمَّ قَالَ بِأَنَّ الْقَتْلَ أَعْفَى وَأَيْسَرُ وَلَوْ أَنَّهُ اسْتَبْدَلَ الْفَاءَ بِ (بِل) لَأَسْتَقَامَ الشِّعْرُ (97).

3. أَلَا يَضَعُ الْجَائِزَ مَوْضِعَ الْمُتَنَتِّعِ:

يَقُولُ ابْنُ سِنَانٍ: «وَمِنْ الصِّحَّةِ أَلَّا يَضَعُ الْجَائِزَ مَوْضِعَ الْمُتَنَتِّعِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ الْمُتَنَتِّعَ مَوْضِعَ الْجَائِزِ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْغُلُوِّ وَالْمُبَالَغَةِ» (98) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِنْ صُورَةٌ رَأَيْتُكَ فَأَخْبِرْ قَرِيبًا أَمَرَ مَذَاقُ الْعُودِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ

لِأَنَّ مَضْمُونَ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُودَ فِي الْأَكْثَرِ يَكُونُ حُلُومًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ رَبُّمَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي حَقِيقَتِهِ كَذَلِكَ بَلِ الْعُودُ الْأَخْضَرُ فِي الْأَكْثَرِ مَرٌّ، وَكَأَنَّ الشَّاعِرَ وَضَعَ الْأَكْثَرَ مَوْضِعَ الْأَقْلِ وَذَلِكَ غَلَطٌ فِي الْمَعْنَى (99).

4. صِحَّةُ التَّشْبِيهِ:

وَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مِثْلَ الْآخَرِ وَلَكِنْ الْأَحْسَنُ فِي التَّشْبِيهِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ يُشَبِّهُ الْآخَرَ فِي أَكْثَرِ صِفَاتِهِ وَمَعَانِيهِ، وَيَذَكِّرُ أَنَّ مِنْ حُسْنِ التَّشْبِيهِ أَنْ يُمَثِّلَ الْغَائِبَ الْخَفِيَّ الَّذِي لَا يُعْتَادُ بِالظَّاهِرِ الْمَحْسُوسِ فَيَكُونُ حُسْنُهُ لِأَجْلِ الْغُلُوِّ وَالْمُبَالَغَةِ (100) وَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَتَأَثَّرُ بِالرُّمَانِيِّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ حُسْنَ التَّشْبِيهِ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى تَشْبِيهِ الْخَفِيِّ بِالظَّاهِرِ الْمَحْسُوسِ (101) وَقَدْ مَثَّلَ الْخَفَاجِيُّ بِأَمثلةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ» (102).

وَالْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْخَفَاجِيَّ اسْتَفَاضَ الْحَدِيثَ عَنِ التَّشْبِيهِ بِحُرُوفِهِ وَأَدَوَاتِهِ وَقَدْ أَثَارَ قَضِيَّةٌ تَتِمَّلُ فِي كَوْنِ الْمُشَبَّهِ قَدْ يَكُونُ أَوْضَحَ مِنَ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ (64) طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ» (103)

(96) قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1963)، ص: 239.

(97) سِرّ الفصاحة، ص: 243.

(98) السابق، ص: 245.

(99) نفسه، ص: 245.

(100) نفسه، ص: 246.

(101) الرمانى: إعجاز القرآن، ص: 80. وقد تحدث أيضاً عن أقسام التشبيه، انظر ص: 80 - 82.

(102) إبراهيم: 18.

(103) الصافات: 64 - 65.

إِنَّ الْمُشَبَّهَ وَاضِحٌ وَلَكِنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ غَيْرُ مُشَاهِدٍ وَقَدْ رَدَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ شَيْءٌ مُسْتَعَرٌّ فِي نَفْسِ النَّاسِ مِنْ قُبْحِ الشَّيَاطِينِ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُشَاهِدِ⁽¹⁰⁴⁾.

وَمِنْ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ أَنَّ التَّشْبِيهَ مِنَ الْأَقْسَامِ الْمُهِمَّةِ وَالَّتِي لَمْ يَغْفُلْهَا النَّقَّادُ وَمِنْ أُبْرَزِهِمْ ابْنُ طَبَّاطِبَا الْعَلَوِيُّ وَهُوَ يُعَدُّ أَهَمَّ مَبْحَثٍ فِي كِتَابِهِ (عِيَارِ الشَّعْرِ) يَتَّصِلُ بِالْبَلَاغَةِ وَتَطَوُّرِ الْبَحْثِ فِي مَسَائِلِهَا وَقَدْ حَاوَلَ أَنْ يَسْتَقْصِي وَجُوهَهُ وَأَقْسَامَهُ⁽¹⁰⁵⁾.

5. صِحَّةُ الْأَوْصَافِ فِي الْأَعْرَاضِ:

وَيُقَسِّرُهُ الْخَفَاجِيُّ بِمَثَلِ أَنْ يُمدَّحَ الرَّجُلُ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ وَلَا يُنْفَرُ مِنْهُ كَأَنْ يُمدَّحَ الْخَلِيفَةُ بِتَأْيِيدِ الدِّينِ وَتَقْوِيَةِ أَمْرِهِ وَحُسْنِ السِّيَاسَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَتُطَبِّقُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِي كُلِّ غَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ الشَّعْرِيَّةِ مِنْ هَجَاءٍ وَفَخْرٍ وَعِتَابٍ وَوصفٍ⁽¹⁰⁶⁾. وَهَذِهِ الْفِكْرَةُ أَشْبَهُ بِمَا يُسَمَّى عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ بِمُطَابَقَةِ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَقَدْ أَشَارَ الْجَاحِظُ مِنْ جِهِنَ إِلَى جِهِنَ بِأَنَّ الْكَلَامَ طَبَقَاتٌ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ السَّامِعِينَ وَطَبَقَاتِهِمْ وَيُرَدِّدُ ذَلِكَ فِي "الْحَيَوَانِ" مِنْ مَثَلِ قَوْلِهِ: «إِنَّ لِكُلِّ مَعْنَى شَرِيفٍ أَوْ وَضِيعٍ هَزْلٍ أَوْ جِدٍّ أَوْ حُرْفَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ ضَرْبًا مِنَ اللَّفْظِ هُوَ حَقُّهُ وَنَصِيبُهُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُجَاوِزَهُ أَوْ يَقْصُرَ دُونَهُ»⁽¹⁰⁷⁾. وَيُشِيرُ كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ "الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ" إِلَى هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ وَكَيْفَ يُفَرِّقُ الْمُتَكَلِّمُ بَيْنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، وَالسُّوقَةِ وَمَنْ فَوْقَهُمْ، فَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي ذِكَائِهِمْ وَفِي اسْتِعْذَادِهِمْ لِلْفَهْمِ وَالتَّأَثُّرِ⁽¹⁰⁸⁾.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْخَفَاجِيُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ إِلَى أَنَّ «المدح بالحسن والجمال، والذمُّ بالقبح والدمامة ليس بمدح على الحقيقة ولا ذم على الصحة، ويخطئ كل من يمدح بهذا ويذم بذلك، ويستبدل بإنكار عبد الملك بن مروان على عبيد الله بن قيس الرقيات قوله فيه:

يَأْتِلِقُ النَّاجُ فَوْقَ مَفْرِقِهِ عَلَى جَبِينِ كَأَنَّهُ الذَّهَبُ

وقوله له: تقول في هذا وتقول لمصعب:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

وَقَدْ أَنْكَرَ هَذَا الْمَذْهَبَ عَلَى قُدَامَةَ، أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ بَشْرِ الْأَمْدِيِّ، وَقَالَ: إِنَّهُ خَالَفَ فِيهِ مَذَاهِبَ الْأُمَمِ كُلِّهَا عَرَبِيَّهَا وَأَعْجَمِيَّهَا. لِأَنَّ الْوَجْهَ الْجَمِيلَ يَزِيدُ الْهَيْبَةَ وَيُتِمِّمُ بِهِ. وَيَذُلُّ عَلَى الْخِصَالِ الْمُخْمُودَةِ»⁽¹⁰⁹⁾.

(104) سر الفصاحة، ص: 254.

(105) ابن طباطبا العلوي: عيار الشعر، (القاهرة: المكتبة التجارية، 1956)، ص: 15. وشوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص: 124.

(106) سر الفصاحة، ص: 256.

(107) شوقي ضيف: النقد، (مصر: دار المعارف، 1954)، ص: 49.

(108) نقلاً عن: عبد الرزاق أبو زيد زايد: كتاب سر الفصاحة للخفاجي: دراسة وتحليل، ص: 84.

(109) سر الفصاحة: ص 265 - 266.

وَيَتَابِعُ الْخَفَاجِيُّ الْأَمْدِيَّ فِي الرَّدِّ عَلَى قُدَامَةَ فَيَقُولُ: «هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمْدِيُّ صَحِيحٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى الْوُجُوهِ الْحَسَنَةِ لَكَفَى وَأَغْنَى، فَإِنْ كَانَ قُدَامَةُ يَعْتَقِدُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِفَضِيلَةٍ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ قَدْ خُلِقَ عَلَيْهِ فَهَذَا حُكْمُ جَمِيعِ الْفَضَائِلِ النَّفْسَانِيَّةِ، فَإِنَّ الْكَرِيمَ قَدْ خُلِقَ كَرِيمًا وَالشَّجَاعَ شَجَاعًا وَالْعَاقِلَ عَاقِلًا وَكَمَا لَا يَقْدِرُ الْقَبِيحُ الْوَجْهَ عَلَى أَنْ يَسْتَبْدِلَ صُورَةً غَيْرَ صُورَتِهِ كَذَلِكَ لَا يَقْدِرُ الْجَاهِلُ عَلَى أَنْ يَسْتَقِيدَ عَقْلًا فَوْقَ عَقْلِهِ وَيَلْزِمُ قُدَامَةُ أَلَّا يُجِيزَ الْمَدْحَ بِشَرَفِ النَّفْسِ وَالنَّسَبِ وَكَرَمِ الْأَصْلِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَجْرِي مَجْرَى الصُّورِ، وَلَا صَنِيعَ لِلْمَمْدُوحِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا ظَاهِرٌ، فَأَمَّا إِنْكَارُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَلَى ابْنِ قَيْسِ الرُّقَيْاتِ مَدْحَهُ لَهُ بِالنَّجَاحِ فَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ لِأَنَّ التَّيْجَانَ كَانَتْ مِنْ زِيٍّ مُلُوكِ الْعَجَمِ وَلَمْ يَكُنْ خُلَفَاءُ الْعَرَبِ يَغْرِفُونَهَا، فَقَالَ لَهُ: تَمَدَّخُنِي كَمَا تَمَدَّخُ مُلُوكَ الْأَعَاجِمِ، وَتَمَدَّخُ مُضْعَبًا كَمَا تَمَدَّخُ الْخُلَفَاءُ، وَالْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ، لِأَنَّ مَدْحَ الْخَلِيفَةِ بِأَنَّهُ شِهَابٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أُبْلَغُ مِنْ مَدْحِهِ بِاعْتِدَالِ النَّجَاحِ فَوْقَ مَقَرِّهِ» (110).

6. صِحَّةُ الْمُقَابَلَةِ فِي الْمَعَانِي:

وَيُعْرِفُهَا الْخَفَاجِيُّ بِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ تَقَابُلِ الْمَعَانِي وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضٍ حَتَّى تَأْتِيَ فِي الْمُؤَافِقِ بِمَا يُؤَافِقُ وَفِي الْمُخَالَفِ بِمَا يُخَالَفُ عَلَى الصِّحَّةِ (111).

وهَذَا الشَّرْطُ يُوجِي بِتَقْيِصٍ يُقَابَلُهُ يَكْمُنُ فِي (فَسَادِ الْمُقَابَلَةِ) وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي تَنَازَلَهُ قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ وَسَمَّاهَا بِصِحَّةِ الْمُقَابَلَاتِ وَهِيَ أَنْ يُرَتِّبَ الشَّاعِرُ مَعَانِيَهُ تَرْتِيبًا يُؤَفِّقُ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضٍ الْآخِرَ بِحَيْثُ تَتَقَابَلُ فِي وَضُوحٍ (112).

كَمَا عَرَفَ الْعُلَمَاءُ الْمُقَابَلَةَ بِتَعَارِيفٍ مُخْتَلَفَةٍ مِنْهُمْ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ (113) وَابْنُ رَشِيقٍ الْقَيْرَوَانِيُّ (114)، وَالْخَطِيبُ الْقَزْوِينِيُّ (115)، وَمِنْ هَذِهِ التَّعَارِيفِ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُقَابَلَةَ هِيَ: «أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ أَوْ مَعَانٍ مُتَوَافِقَةٍ، ثُمَّ بِمَا يُقَابَلُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ» (116).

وَمِنْ الْأَمْثِلَةِ الَّتِي سَاقَهَا الْخَفَاجِيُّ عَلَى صِحَّةِ الْمُقَابَلَةِ قَوْلُ الطَّرِمَاحِ:

أَسْرَتَاهُمْ وَأَنْعَمْنَا عَلَيْهِمْ وَأَسْقَيْنَا دِمَاءَهُمُ الشَّرَابَا

فَمَا صَبَرُوا لِبَاسٍ عِنْدَ حَرْبٍ وَلَا أَتَوْا لِحُسْنٍ يَدِ ثَوَابَا (117)

(110) سِرّ الفصاحة، ص: 266.

(111) السابق: ص 267.

(112) عبد الرزاق أبو زيد: سِرّ الفصاحة دراسة وتحليل، ص: 128. قدامة بن جعفر: نقد الشعر، ص: 133.

(113) إيراد الكلام ثم مقابلته بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة. أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص: 337.

(114) وهو أن يأتي في الموافق بما يوافقه، وفي المخالف بما يخالفه. ابن رشيق: العمد، ص: 304.

(115) وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة ثم بما يقابلها على الترتيب. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 322.

(116) عبد العزيز عتيق: علم البديع، (بيروت: دار النهضة العربية، دت)، ص: 86.

(117) ديوان الطرمّاح: تحقيق: عزة حسن، (دمشق: إحياء التراث القديم، 1986)، ص: 564.

فَأَمَّا فَسَادُ الْمُقَابَلَةِ فَمِثْلُ قَوْلِ أَبِي عَدِيٍّ الْفُرَشِيِّ:

يَا ابْنَ خَيْرِ الْأَخْيَارِ مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ أَنْتَ زَيْنُ الدُّنْيَا وَغَيْثُ الْجُنُودِ⁽¹¹⁸⁾

فَلَيْسَ غَيْثُ الْجُنُودِ مُقَابِلًا لِزَيْنِ الدُّنْيَا وَلَا مُوَافِقًا⁽¹¹⁹⁾.

نَجِدُ الْخَفَاجِيَّ يَنْجُحُهُ دَائِمًا فِي مُعَالَجَتِهِ لِتِلْكَ الْعُنُونِ، إِلَى النَّوَاجِي الْأَدَبِيَّةِ بَعِيدًا عَنِ التَّقْسِيمَاتِ وَتَعَدُّدِ الْأَنْوَاعِ، بَلْ يَسُوقُ الْأَمْثِلَةَ وَيُوضِّحُ الْأَفْكَارَ حَتَّى يُقَوِّي الصِّلَةَ بَيْنَ الْمُتَدَوِّقِ وَالشَّاهِدِ.

7. صِحَّةُ النَّسْقِ وَالنَّظْمِ وَحُسْنُ التَّخْلُصِ:

وَهُوَ أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي الْمَعْنَى الْوَاحِدِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَأْنِفَ مَعْنَى آخَرَ أَحْسَنَ التَّخْلُصَ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْأَوَّلِ وَغَيْرِ مُنْقَطِعٍ عَنْهُ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ خُرُوجُ الشُّعْرَاءِ مِنَ النَّسِيبِ إِلَى الْمَدْحِ، فَإِنَّ الْمُحَدِّثِينَ أَجَادُوا التَّخْلُصَ حَتَّى صَارَ كَلَامُهُمْ فِي النَّسِيبِ مُتَعَلِّقًا بِكَلَامِهِمْ فِي الْمَدْحِ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ، فَأَمَّا الْعَرَبُ الْمُتَقَدِّمُونَ فَلَمْ يَكُونُوا يَسْلُكُونَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَإِنَّمَا كَانَ أَكْثَرُ خُرُوجِهِمْ مِنَ النَّسِيبِ إِذَا مُنْقَطِعًا، وَإِنَّمَا مَبْنِيًّا عَلَى وَصْفِ الْإِبِلِ الَّتِي سَارُوا إِلَى الْمَمْدُوحِ عَلَيْهَا، وَمِمَّا يُسْتَحْسَنُ مِنْ خُرُوجِ الْمُحَدِّثِينَ⁽¹²⁰⁾ قَوْلُ الْبُخْتَرِيِّ يَصِفُ الرُّوضُ⁽¹²¹⁾:

شَقَائِقُ يَحْمِلُنَ النَّدى فَكَأَنَّهُ دُمُوعُ النَّصَابِي فِي خُدُودِ الْخَرَائِدِ

كَأَنَّ يَدَ الْفَتْحِ بِنِ خَاقَانَ أَرْقَلْتُ تَلِيهَا بِتِلْكَ الْبَارِقَاتِ الرُّوَاعِدِ

وَهَذِهِ النَّوَاجِي الْفَنِيَّةُ تَحَدَّثُ عَنْهَا ابْنُ طَبَّاطِبَا حَيْثُ يَقُولُ: «وَأَحْسَنُ الشُّعْرِ مَا يَنْتَظِمُ فِيهِ الْقَوْلُ انْتِظَامًا يَنْسَقُّ بِهِ أَوَّلُهُ مَعَ آخِرِهِ عَلَى مَا يُنْسَقُّ قَائِلُهُ فَإِنْ قُدِمَ بَيِّنٌ دَخَلَهُ الْخَلَلُ كَمَا يَدْخُلُ الرِّسَائِلُ وَالْخُطَبُ إِذَا نُقِصَ تَأْلِيفُهَا فَإِنَّ الشُّعْرَ إِذَا أُسِّسَ تَأْسِيسَ فُضُولِ الرِّسَائِلِ الْقَائِمَةِ بِأَنْفُسِهَا وَكَلِمَاتِ الْحِكْمَةِ الْمُسْتَقَلَّةِ بِدَائِهَا، وَالْأَمْثَالِ السَّائِدَةِ الْمُؤَسَّسَةِ بِاخْتِصَارِهَا لَمْ يَحْسُنْ نَظْمُهُ بَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْقَصِيدَةُ كُلُّهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً فِي اسْتِيبَاهِ أَوَّلُهَا بِآخِرِهَا، نَسْجًا وَحُسْنًا وَفَصَاحَةً، وَجَزَالَةً أَلْفَاظٍ وَدِقَّةَ مَعَانٍ وَصَوَابَ تَأْلِيفٍ، وَيَكُونُ خُرُوجُ الشَّاعِرِ مِنْ كُلِّ مَعْنَى يُضَيِّفُهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي خُرُوجًا لَطِيفًا ... حَتَّى تَخْرُجَ الْقَصِيدَةُ كَأَنَّهَا مَفْرَعَةٌ إِفْرَاعًا»⁽¹²²⁾.

وَتَحَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ الْأَثِيرِ قَائِلًا: «وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ مُؤَلِّفُ الْكَلَامِ فِي مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَيَبْنِي هُوَ فِيهِ إِذْ أَخَذَ فِي مَعْنَى آخَرَ غَيْرِهِ وَجَعَلَ الْأَوَّلَ سَبَبًا إِلَيْهِ فَيَكُونُ بَعْضُهُ أَخْذًا بِرِقَابِ بَعْضٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْطَعَ كَلَامَهُ وَيَسْتَأْنِفَ كَلَامًا آخَرَ، بَلْ يَكُونُ جَمِيعُ كَلَامِهِ كَأَنَّمَا أُفْرِغَ إِفْرَاعًا، وَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَذَقِ الشَّاعِرِ، وَقُوَّةِ تَصَرُّفِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ نَطَاقَ الْكَلَامِ يَصِيقُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ مُتَّبِعًا لِلوزنِ وَالْقَافِيَةِ فَلَا تَوَاتِيهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى حَسَبِ إِرَادَتِهِ»⁽¹²³⁾.

(118) ورد البيت عند قدامة بن جعفر: نقد الشعر، ص: 37.

(119) سر الفصاحة، 268.

(120) السابق، 268.

(121) ديوان البحري: تحقيق حسن كامل الصيرفي، (القاهرة: دار المعارف، د. ت)، 1/ 123.

(122) ابن طباطبا العلوي: عيار الشعر، ص: 213.

(123) ابن الأثير: المثل السائر، 2/ 244.

ونرى أن حقيقة التخلص أن ينتقل الأديب من كلام إلى آخر دون أن يُخلَّ بأنسياب المعاني؛ لذا اهتَمَّ العلماء بهذا اللون البلاغي حرصاً على الكلام من الخلل، كما يقول بدوي طبانة: «إذا اضطرَّ إلى الاستطراد أو الخروج عن الموضوع الذي أخذ فيه عليه أن يحسن التخلص أو الخروج بلطف، حتى لا يحس القارئ أو السامع بذلك الخروج ولتبدؤ القصيدة وكأنها أفرغت إفراغاً واحداً تقتضي كل كلمة ما بعدها ويكون ما بعدها متعلّقاً مُقتَصِراً إليها»⁽¹²⁴⁾.

ومن الخروج إلى الذم قول البُخترى: (125)

ما إن يعاف قذى ولو أوردته يوماً خلايق حمّديه الأخول

ومن الخروج المنقطع قول أبي تمام (126):

لو رأى الله أن في الشيب فضلاً جاورته الأبرار في الخلد شيبا

كل يوم تبدي صروف الليالي خلّقا من أبي سعيد غريباً

يلاحظ أن الخفاجي تنبّه إلى حسن الابتداء في القصيدة وطالب بالتحرز فيها واختيار الألفاظ التي لا يُنفر منها وتجنّب الألفاظ التي يُستشنع سماعها. وفي هذا الشأن يقول أحمد مطلوب: «ذكر البلاغيون أن الأديب ينبغي أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه حتى يكون أغدب لفظاً وأحسن سبكاً وأصح معنى، والمواضع هي: الابتداء والتخلص والانتهاء»⁽¹²⁷⁾ ويلاحظ أن الخفاجي دخل في التطبيق مباشرة إلا أنه يمكن أن ندرّك ضمناً ما أراه من خلال حرصه في تعامله مع فن القول. ولقد استحسن القدماء مطلع النابغة الذبياني (128):

كليسي لهم يا أميمة ناصب وليل أفاقيه بطيء الكواكب

تطاول حتى قلت ليس بمنقض وليس الذي يرعى النجوم بأيب

وكذلك مطلع امرئ القيس (129):

فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

8. صحة التفسير:

«وهو أن يُذكر مؤلف الكلام معنى يحتاج إلى تفسيره فيأتي به على الصحة من غير زيادة أو نقص»⁽¹³⁰⁾ وعرفه قدامة بن جعفر بأنه: «أن يضع الشاعر معاني يريد أن يذكر أحد أحوالها في شعره الذي يصنعه، فإذا ذكرها أتى بها من غير أن يخالف معنى ما أتى به منها، ولا يزيد ولا ينقص مثل بقول الفرزدق:

لقد خنت قوماً لو لجأت إليهم طريد دم أو حاملاً ثقل مغرم⁽¹³¹⁾

(124) بدوي طبانة: قضايا النقد الأدبي، (مكتبة الأنجلو المصرية)، ص: 26.

(125) سر الفصاحة، ص: 269.

(126) ديوان أبي تمام، 1/ 161.

(127) أحمد مطلوب: القرويني وشروح التلخيص، (بغداد: مكتبة النهضة، 1967)، 1/ 20 - 21.

(128) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتحقيق: كرم البستاني، (بيروت: دار صادر، 1960)، ص: 9.

(129) ديوان امرئ القيس، ص: 8. نقد الشعر، ص: 52.

(130) سر الفصاحة، ص: 270.

فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْبَيْتُ مُحْتَاجًا إِلَى تَفْسِيرٍ قَالَ:

لَأَلْفَيْتَ فِيهِمْ مُعْطِيًا وَمُطَاعِنًا وَرَأَيْتُكَ شَرْرًا بِالْوَشِيحِ الْمُقَوِّمِ⁽¹³²⁾

فَقَسَرَ قَوْلَهُ: حَامِلًا ثِقْلَ مَعْرَمٍ: بِأَنَّهُ يَلْقَى فِيهِمْ مَنْ يُعْطِيهِ، وَقَسَرَ قَوْلَهُ: طَرِيدٌ دَمٌ يَقُولُهُ: إِنَّهُ يَلْقَى مَنْ يُطَاعِنُ دُونَهُ وَيَحْمِيهِ»⁽¹³³⁾.

وَقَدْ أوردَ الْخَفَاجِيُّ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ مِمَّا يُدُلُّ أَنَّهُ أَفَادَ مِنْ قُدَامَةِ بْنِ جَعْفَرٍ.

ثُمَّ يَتَحَدَّثُ عَنْ كَمَالِ الْمَعْنَى أَوْ مَا يُسَمَّى بِالتَّتْمِيمِ وَهُوَ عِنْدَ قُدَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ: «أَنْ يَذْكَرَ الشَّاعِرُ الْمَعْنَى فَلَا يَدَّعِ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَتِمُّ بِهَا صِحَّتُهُ وَتَكْمُلُ مَعَهَا جَوْدَتُهُ شَيْئًا إِلَّا أَتَى بِهِ»⁽¹³⁴⁾ وَبِهِ اقْتَدَى الْخَفَاجِيُّ غَيْرَ أَنَّهُ سَمَّاهُ كَمَالِ الْمَعْنَى.

9. الْمُبَالَغَةُ وَالْغُلُوُّ فِي الْمَعْنَى:

لَعَلَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ تَقَعُ بَيْنَ جَانِبَيْنِ فَهَذَاكَ الْمُؤَيَّدُ وَهَذَاكَ الْمُنْكَرُ: فَأَمَّا حُجَّةٌ مِنْ يَحْتَارُهُ فَهِيَ «أَحْسَنُ الشَّعْرِ أَكْذَبُهُ»⁽¹³⁵⁾ اسْتِثْنَاءً إِلَى قَوْلِ النَّابِغَةِ حِينَ سُئِلَ: «مَنْ أَشْعَرُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: مَنْ اسْتُجِيدَ كَذِبُهُ، وَأَضْحَكَ رَدِيئُهُ»⁽¹³⁶⁾ وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْمُهُ وَعِلَّتُهُ فِي ذَلِكَ الْخُرُوجِ إِلَى الْإِحَالَةِ، وَيَرْتَضِيهِ إِذَا قَارَبَ الْحَقِيقَةَ وَدَانَى الصِّحَّةَ وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي نُوَّاسٍ:

وَأَخَفْتُ أَهْلَ الشَّرِّكَ حَتَّى أَنَّهُ لَتَخَافَكَ النُّطْفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغُلُوِّ وَالْإِفْرَاطِ الْخَارِجِ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَالَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ [ابْنُ سِنَانٍ] الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ فِي حَمْدِ الْمُبَالَغَةِ وَالْغُلُوِّ، لِأَنَّ الشَّعْرَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْجَوَازِ وَالنَّسْمِجِ، لَكِنْ أَرَى أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِي ذَلِكَ (كَاذِبٌ) وَمَا جَرَى فِي مَعْنَاهَا، لِيَكُونَ الْكَلَامُ أَقْرَبَ إِلَى حَيْزِ الصِّحَّةِ كَمَا قَالَ الْبُخْتَرِيُّ:

أَتَاكَ الرَّبِيعُ الطَّلُقُ يَخْتَالُ ضَاحِكًا مِنْ الْحُسْنِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ⁽¹³⁷⁾.

فَالْبَيْتُ السَّابِقُ تَضَمَّنَ غُلُوًّا وَلَكِنْ كَادَ قَرَّبَتْهُ إِلَى الصِّحَّةِ، وَلَعَلَّ الْخَفَاجِيَّ يَجْرِي مَجْرَى قُدَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ فِي مَذْهَبِ الْاِخْتِلَافِ حَوْلَ هَذَا الَّذِي يَقُولُ عَنْهُ: «رَأَيْتُ النَّاسَ مُخْتَلِفِينَ فِي مَذْهَبَيْنِ مِنْ مَذَاهِبِ الشَّعْرِ وَهُمَا الْغُلُوُّ فِي الْمَعْنَى إِذَا شَرَعَ فِيهِ. وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى الْحَدِّ الْأَوْسَطِ فِيمَا يُقَالُ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ الْفَرِيقَيْنِ لَا يَعْرِفُ مِنْ أَصْلِهِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَيَتَمَسَّكُ بِهِ. وَلَا مِنْ اِعْتِقَادِ خَصْمِهِ مَا يَدْفَعُهُ

(131) ديوان الفرزدق تحقيق: علي فاعور، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)، 519/2.

(132) المصدر نفسه، 519/2.

(133) قدامة بن جعفر: نقد الشعر، ص: 24.

(134) نقد الشعر، ص: 157، وسر الفصاحة، 271.

(135) سر الفصاحة، ص: 271. والعمدة لابن رشيق، ص: 50 - 52 - 57.

(136) سر الفصاحة، ص: 271.

(137) السابق، ص: 271.

وَيَكُونُ أَبَدًا مُضَادًّا لَهُ. لَكِنَّهُمْ يَخْبِطُونَ فِي ظُلُمَاءِ فَمَرَةٍ يَعْمِدُ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ إِلَى مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ خَصْمِهِ فَيَعْتَقِدُهُ، وَمَرَّةً يَعْمِدُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِ فِي نَفْسِهِ فَيَدْفَعُهُ وَيَعْتَقِدُ نَقْضَهُ» (138).

فَالشَّعْرُ إِذَا يَنْحَصِرُ بَيْنَ قَاعَتَيْنِ: الْأُولَى: أَحْسَنُ الشَّعْرِ أَصْدَقُهُ (139): وَهِيَ فِكْرُهُ مُنْكَرِي الْعُلُوِّ فِي الشَّعْرِ؛ فِي الْأَوْصَافِ الَّتِي تُقْضِي إِلَى الْإِحَالَةِ نَتِيجَةَ الْإِفْرَاطِ فِي مَعْنَاهَا. وَرَبُّمَا كَانَ هَذَا الرُّفْضُ مُوَافِقًا وَمُزَامِنًا لِأَوَّلِيَّاتِ النَّقْدِ مِنْ هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ. الثَّانِيَةُ: أَحْسَنُ الشَّعْرِ أَكْذَبُهُ (140): وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي أَشَارَ بِهِ الْخَفَاجِيُّ رَوَايَةً عَنِ النَّابِغَةِ الدُّبَيَانِيِّ وَالَّذِي عَدَّهُ ابْنُ طَبَّاطِبَا جَوْرًا عَلَى قُوَّةِ الْخَيَالِ وَصَرَبًا مِنَ الْمَجَازِ الْمُبَاعَدِ لِلْحَقِيقَةِ. وَاعْتَبَرَهُ الْأَمِدِيُّ فِي نَقْدِهِ لِأَبِي تَمَّامٍ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْعُرْفِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَالَ: «هَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْعَرَبُ وَضِدٌّ مَا يُعْرَفُ مِنْ مَعَانِيهَا» (141) وَيُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَمِدِيِّ «لَوْ كَانَ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ ... لَكَانَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الْمُسْتَقِيمَ. وَلَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِغْرَابَ فَخَرَجَ إِلَى مَا لَا يُعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا مَذَاهِبِ سَائِرِ الْأُمَمِ» (142).

يُسْتَنْتَجُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْخَفَاجِيَّ يَحْتَدِي بِقُدَامَةِ بْنِ جَعْفَرٍ وَيُخَالِفُ ابْنَ طَبَّاطِبَا وَالْأَمِدِيَّ فِي مَسْأَلَةِ الْعُلُوِّ.

10. التَّحَرُّرُ مِمَّا يُوجِبُ الطَّعْنَ:

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِكَلَامٍ لَوْ اسْتَمَرَ عَلَيْهِ لَكَانَ فِيهِ طَعْنٌ، فَيَأْتِي مِمَّا يُحَرَّرُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ الطَّعْنِ (143) وَيُسَمَّى بِالْإِخْتِرَاسِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْجَاحِظُ فِي كِتَابِهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُسَمِّيهِ (إِصَابَةَ الْمَقْدَارِ) (144)، كَقَوْلِ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ:

فَسَقَى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدِهَا -
صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

فَلَوْ لَمْ يَقُلْ (غَيْرَ مُفْسِدِهَا) لَظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ تَوَالِي الْمَطَرِ عَلَيْهَا وَفِي ذَلِكَ فَسَادٌ لِلدِّيَارِ وَمَحْوٌ لِرُسُومِهَا (145).

11. الاستدلال:

وَيَجْعَلُهُ الْخَفَاجِيُّ عَلَى صَرِيحَيْنِ: الْاسْتِدْلَالُ بِالنَّمْثِيلِ وَالْاسْتِدْلَالُ بِالتَّغْلِيلِ.

1- الاستدلال بالنمثلة: وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ الْكَلَامَ مَعْنَى يَذُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ بِنَكْرٍ مِثَالٍ لَهُ نَحْوُ قَوْلِ أَبِي الْعَلَاءِ:

لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرْتُكُمْ
وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَصْرِ

(138) نقد الشعر، ص: 61.

(139) سر الفصاحة، ص: 271. نقد الشعر، ص: 60 - 61. إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب من القرن الثاني

إلى الثامن الهجري، (بيروت: دار الثقافة، 1983)، ط4، ص: 190.

(140) نقد الشعر، ص: 65.

(141) أبو بشر الأمدي: الموازنة بين أبي تمام والبحثري تحقيق: السيد أحمد صقر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990)، 1/

244 - 243

(142) نقد الشعر، ص: 160.

(143) سر الفصاحة، ص: 274.

(144) البيان والتبيين، 1/ 228

(145) سر الفصاحة، 274.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِيمَا يَطْلُبُ رُبَّمَا كَانَتْ سَبَبًا فِي الْاِمْتِنَاعِ عَنْهُ، بِتَمَثُّلِ ذَلِكَ بِالمَاءِ الَّذِي لَا يُشْرَبُ لِفَرْطِ بَرْدِهِ، وَإِنْ كَانَ لِبَرْدٍ فِيهِ مَطْلُوبًا مَحْمُودًا⁽¹⁴⁶⁾.

2- الاستدلال بالتعلييل: وهو نفس ما سمّاه البلاغيون من بعده باسم (حسن التعلييل) كقول أبي الحسن التهامي: لو لم يكن أفعواناً نعر مبسمها ما كان يزداد طيباً ساعة السحر من الجدير بالذكر أن الخفاجي احتذى حذو قدامة بن جعفر، كما أن الاستدلال الذي ذكره الخفاجي هو نفسه الذي سمّاه أبو الهلال العسكري باسم الاستشهاد والاحتجاج⁽¹⁴⁷⁾.
ويذكر الخفاجي بعد بسطه صفات اللفظ والمعنى وما يكون سبباً في حسنهما وكمالهما قوله: «إن الطرق في نقد الشعر ما قدّمناه من نغوت الألفاظ والمعاني»⁽¹⁴⁸⁾.

يلاحظ مما سبق أن الخفاجي قد شغل بالمحاسن والعيوب للألفاظ والمعاني وفي تسمياتهما الكثيرة متأثراً بقدامة بن جعفر، وقد كان لابن سنان الخفاجي جهده البلاغي والنقدي في قيمة الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة وبحث خصائصها الصوتية وما يعثر بها من العلل والمحسنات وكذلك فعل في المعاني.

الخاتمة

توصّلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- ركّز ابن سنان على الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة وجاءت جهوده ثمرة لجهد علماء أفذاذ في مقدماتهم الجاهل.
- تناول ابن سنان قضية الفصاحة والبلاغة ونجد أن هذه القضية وجدت عند المتأخرين فمقدّمه كتاب الإيضاح للخطيب القزويني تلخص ما قاله الخفاجي في كتابه.
- أفاد ابن الأثير من جهود الخفاجي خاصة في شروط اللفظة المفردة.
- عرض للمحسنات اللفظية والمعنوية من غير ترتيب، كما قدّم المطابقة والمقابلة كنوع من تناسب الألفاظ عن طريق المعنى، وقد انتهج المتأخرون نهجه وفرّقوا بين المحسن المعنوي واللفظي، كما أنه سبق في اكتشاف ما يسمّى بالاستدلال بالتعلييل ويقصد به حسن التعلييل.
- التلّؤم بين اللفظ والمعنى لا يأتي إلا بالعناية بالألفاظ مع المعاني حيث إنه وضع في قائمة الفصاحة والبلاغة تلك الألفاظ التي توضع في مواضعها حتى تأتي اللفظة بجانب أختها منسجمة مما يزيد المعنى وضوحاً وحسناً.

(146) السابق، ص: 275.

(147) أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص: 416.

(148) سر الفصاحة، ص: 329. والبسيوني أحمد منصور: الخصومة بين القديم والجديد في النقد العربي القديم، (مكتبة الفلاح، د. ت)، ص: 226.